الفصـــل الثاني

مجالات الإعلام الأمني

* المبحـــث الأول : دور الإعلام الأمني في مواجهة الجريمة.
* المبحث الثانـي: دور الإعلام الأمني في التوعية الاجتـماعية (مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات).

مجالات الإعلام الأمني

لم يعد خافيًا إدراك أهمية وخطورة الدور الذي يلعبه الإعلام في شتى مجالات الحياة المعاصرة، سواء في الجوانب التربوية أو الفكرية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الأمنية.

حيث أجمعت معظم الدراسات على أن الإعلام أصبح أحد أهم السمات البارزة في العصر الحديث، ووسيلة فاعلة في تكوين وجدان الشعوب والمجتمعات.

ولما كان الأمن مطلبًا ضروريًا لاستمرار الحياة الإنسانية، وعنصراً أساسيًا لنموها وتقدمها، فقد أدرك القائمون على أجهزة الأمن ضرورة التفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة، والاستفادة منها، في نشر مظلة الأمن وخدمة المجتمع وقضاياه المختلفة، وتماشيًا مع هذه السياسة ظهر الإعلام الأمني الذي يحمل بين ثنايا أهدافه نشر رسالة الوعي الأمني وذلك من خلال تدعيم سبل وأواصر الصلات بين الأجهزة الأمنية والجمهور، عن طريق الحقائق الإعلامية والثوابت الأمنية دون تهويل أو تهوين.

نتناول في هذا الفصل بعض مجالات الإعلام الأمني من خلال مبحثين:

الأول: دور الإعلام الأمني في مواجهة الجريمة.

الثاني: دور الإعلام الأمني في التوعية الاجتماعية (مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات).

المبحث الأول
دور الإعـلام الأمـني
فـي مواجهـة الجريمـة

إن رسالة الشرطة تتمثل في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين من خلال حفظ النظام والآداب العامة عن طريق احترام القانون والأنظمة واللوائح التي تنظم الحياة العامة، وتحدي الخارجين على هذه الأنظمة والقوانين، واتخاذ كل السبل الأمنية لمنع وقوع الجريمة أو كشفها بعد وقوعها وملاحقة مرتكبيها.

وحتى ينجح جهاز الشرطة في مهمته الأمنية، لا بد أن يحظى بتأييد ومساعدة المواطنين وجميع الأجهزة الوطنية الأخرى، بما فيها وسائل الإعلام التي لديها القدرة الفائقة على التأثير وتعزيز القيم والمبادئ، الأمر الذي يسهم في مكافحة الجريمة والسيطرة عليها.

ومن هنا فإن وسائل الإعلام في الدول المتقدمة، تعتبر همزة الوصل بين الحكومة والجماهير، حيث تعتمد هذه الحكومات في تحقيق أهدافها على وسائل الإعلام التي تساند أجهزة الشرطة في القيام بواجبها، بما تملكه من إمكانات هائلة وتأثير فعال في نفوس المواطنين.

وفي هذا المبحث سوف نتناول دور الإعلام الأمني في مواجهة الجريمة وسوف يتم التعرف على ذلك من خلال ثلاثة عناصر:

أولاً: مفهوم الجريمة والاتجاهات الحديثة فى تفسير السلوك الإجرامي.

ثانيًا: دور الإعلام الأمني في مواجهة السلوك الإجرامي.

ثالثًا: دور وسائل الإعلام وتأثيرها في السلوك الإجرامي.

وسوف نتناول كل عنصر من العناصر السابقة بالتفصيل.

أولاً : مفهوم الجريمة والاتجاهات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي :

تعني الجريمة في مفهومها العادي، العمل الذي يستوجب عقابًا، لكن الجريمة لها معنيان، أحدهما : لغوي، والآخر قانوني اصطلاحي.

وفي اللغة العربية يشتق أصل كلمة جريمة من مادة «جرم» أي قطع وكسب، أي الكسب المستهجن والمكروه، وفي معنى آخر يراد بها الحمل على فعل حملاً آثمًا، ولذلك فالجريمة بمعناها اللغوي هي «كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء أكان مخالفة أو جناية»[١].

ويعرف كين براون (Ken Browne) الجريمة بأنها «أي عمل معادٍ وخارق للقانون بدون عذر أو سبب دفاعي تدينه إجراءات المحاكمة، ويخضع الجاني هنا للعقاب لما ترتب على سلوكه من إضرار بالمجتمع».

ويرى كولمان وجرسي (Colman & Gressey) أن الجريمة هي «خرق للقانون الجنائي مما يتطلب معه عقاب الجاني من قبل الدولة، وذلك حماية للمجتمع وعلاج وإصلاح الجاني.

بينما عرَّف بونجر (Bonger) الجريمة بأنها «هى كل فعل يقترف داخل جماعة من الناس تضر بمصالح الجميع أو بمصلحة الفئة القومية، ويعاقب عليه من قبل هذه الفئة أو من قبل جزء منها، أو بواسطة أجهزة تعين لهذا الغرض، مثل: (جهاز الشرطة) بعقوبة أشد قسوة من مجرد الرفض الأخلاقي»[٢].

وقد عرف القانون الاتحادي للعقوبات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ في الإمارات فى مادته رقم (٣٨) الجريمة بأنها «ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل بإرادة الجاني متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجرمًا قانونًا، وذلك بقصد إحداث

---

(١) إبراهيم مصطفى وآخرون: «المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دمشق، ١٩٨٥، ص١٢٣.

(٢) مدحت أبو النصر: «نحو قاموس للمفاهيم الأمنية»، مجلة الشرطي، العدد الأول، شرطة الشارقة، الشارقة، أبريل، ٢٠٠١، ص٢٥.

نتيجة مباشرة أو أية نتيجة أخرى مجرمة قانونًا يكون الجاني قد توقعها، وهذا الفعل أو الامتناع عنه قد يعتبر ضاراً في ذاته أو مصلحته، وتهدف الدولة إلى منعه ومعاقبة مرتكبه، وذلك عن طريق الدعاوى التي ترفع عادة باسم الدولة، وتستهدف تأكيد طبيعة الفعل ومداه، والآثار القانونية المتعلقة بمسئولية الفاعل»[1].

هذا ويمكن اعتبار الجريمة سلوكًا غير اجتماعي يمثل فعلاً خطراً يترتب عليه ضرر، هذا السلوك مضاد للمجتمع، ومخالف للقانون ولثقافة المجتمع، بما يستدعي ضرورة وجود عقاب مناسب لذلك.

أما عن الاتجاهات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي فتعددت الآراء والاتجاهات والمدارس الاجتماعية والنفسية في تفسير الظاهرة الإجرامية التي تظهر في صورة نظريات مختلفة.

- **النظرية الأولى:**

يتزعم هذا الاتجاه أنصار النظريات الانثروبولوجية، يرى أصحابها أن الجريمة ترجع إلى خلل في شخصية المجرم، وأن الوراثة والخصائص الفسيولوجية تعد مسئولة عن ارتكاب الجريمة، حيث إن السبب في ارتكاب الجريمة يرجع إلى شخصية الفرد وما يحمله من صفات وسمات وخصائص داخلية وخارجية.

ومن أعلام هذا الاتجاه «سيجموند فرويد» و«سيزار لومبوروزو» اللذان حاولا أن يثبتا أن المجرم إنسان يتصف بسمات وخصائص معينة ترجع إلى عوامل بيولوجية وتكوينية[2].

- **النظرية الثانية:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن الجريمة نتاج عوامل داخلية وخارجية متعددة ويرجحون كافة العوامل الخارجية في ارتكاب الجريمة.

---

(١) مادة رقم (٣٨)، القانون الاتحادي للعقوبات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧، دولة الإمارات العربية المتحدة.
(٢) سامية الساعاتي: «الجريمة والمجتمع»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٣.

ففي المجتمعات البدائية التي تعيش معتمدة بشكل مباشر على الأرض وفصول السنة يوجد تلازم واضح بين تلك البيئة الاجتماعية التي تأثرت بالعوامل البيئية الطبيعية وحياة السكان وطباعهم المميزة.

وفي هذه المجتمعات يوجد كثير من السلوكيات التي تعكس تأثير التفاعل بين الإنسان والطبيعة على مختلف نواحي أنشطته وعلاقاته الاجتماعية، ويوجد نوع من الضبط الاجتماعي الذي ينظم سلوك الأفراد وهو ما لا نجده في بيئات ومجتمعات أخرى، وأصحاب هذه النظرية فيري (Ferri) وجاروفالوا (Garolfalo)[1].

- **النظرية الثالثة:**

أنصار هذا الاتجاه يرون أن الجريمة ليست نتيجة لعامل بعينه أو اتجاه واحد، بل هي نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية البيئية الاجتماعية والعوامل الداخلية الفردية .

وهناك الاتجاه البيئي الذي يفسر أسباب الجريمة من خلال ظروف المكان والطقس والمناخ ويؤيد أصحاب هذا التفسير النظرية الجغرافية ودورها في تفسير السلوك الإجرامي، حيث يرون أن المناطق الحارة ترتبط بجرائم الاعتداء على النفس بينما المناطق الباردة ترتبط بجرائم المال.

أما المدرسة الاقتصادية فقد أرجعت أسباب الجريمة إلى الفقر والحرمان والتمييز الطبقي وأن التحولات الاقتصادية تشهد أنماطًا معينة من الجرائم[2].

كما قدم علماء النفس والاجتماع نظريات التأثير النفسي الاجتماعي، والبنيان الاجتماعي والثقافي، حيث افترضت هذه النظريات أن التقليد عامل مهم في ارتكاب الجريمة، وأن البيئة الثقافية التي تشتمل على معايير وقيم

---

(١) السيد عبد العاطي السيد: «الإيكولوجيا الاجتماعية»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٣٥.

(٢) السيد رمضان: «الجريمة والانحراف من منظور اجتماعي»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٣٥.

معينة مسئولة عن أنماط الجريمة، كما أن التفسير الاجتماعي امتد إلى دور الأسرة وأثر الإعلام في إحداث السلوك الإجرامي[١].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن جميع النظريات - السالفة - تشكل مجتمعة تفسيراً مقبولاً لاتجاهات السلوك الإجرامي.

وتجدر الإشارة هنا إلى جرائم «العولمة» والتي يخطط لها من الخارج وتعتبر أحد سلبيات عصر العولمة، متمثلة في جرائم الإرهاب، والفساد، وأعمال القرصنة، وجرائم الإنترنت، والغش في التعاقدات الدولية، وهي حلقة من حلقات المافيا العالمية والتي كانت بداية عصر عولمة الجريمة.

ثانيا : دور الإعلام الأمني في مواجهة السلوك الإجرامي :

مما لا شك فيه أن الإعلام أصبح له دور مهم وحيوي في المجتمع المعاصر، وقد أخذت أجهزة الإعلام هذه المكانة نظراً لما تتمتع به من قدرات هائلة على التأثير في أفراد المجتمع بكل فئاته وطبقاته.

وفي هذا الصدد نجد أن بعض الدراسات تشير إلى أن الإعلام بوسائله المختلفة يعد واحداً من أهم مصادر معرفة أنماط السلوك والوعي الاجتماعي.

وتعزو هذه الدراسات السبب إلى ما يلي[٢]:

- إن أكثر من ٩٠٪ من الجمهور يضعون وسائل الإعلام في المرتبة الأولى كمصدر لثقافة الإجرام، لأن هذه الوسائل تقدم أحيانًا تفاصيل دقيقة حول الجرائم، الأمر الذي يمكن الجمهور من معرفة ومناقشة أسبابها ودوافعها.
- إن الجريمة مقارنة بالموضوعات الأخرى، تحظى بتغطية أوسع وطرق عرض مثيرة في وسائل الإعلام عن غيرها من الموضوعات الأخرى، وإن إدراك الجمهور للظواهر يرتبط بعرض الجريمة في وسائل الإعلام أكثر من ارتباطه

---

(١) منى الحديدي: «دراسة تحليلية لصورة المرأة في الفيلم المصري»، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٥.

(2) http: www. Public Relaton on Line.net.

بالإحصاءات والحوادث الواقعة، لأن خبرة الناس حول الجريمة تعد قليلة إذا ما قورنت بما تنقله وسائل الإعلام من تفاصيل دقيقة حول الجرائم.

من هنا نجد أن موضوع تأثير وسائل الإعلام والثقافة في الرأي العام قد أخذ قسطًا كبيراً من اهتمامات أجهزة الشرطة على المستوى العربي، وذلك من خلال المؤتمر الأول لمديري العلاقات العامة بوزارات الداخلية في الدول العربية، حيث كان هناك اتفاق وإجماع على أن لهذه الوسائل الأثر الفعال والقوي فى تشكيل القيم والاتجاهات المناهضة للجريمة، والمساهمة في إقرار الأمن ومكافحة الجريمة، وفي المقابل هناك اتفاق مماثل على أن هذه الوسائل قد لا تؤدي أحيانًا دورها بالشكل المطلوب، بل تؤدي إلى تأثير عكسي يشجع على الانحراف، ويغري بارتكاب الجريمة من خلال ما يعرض في وسائل الإعلام المختلفة من تليفزيون، وسينما، أو ما ينشر بالصحف والمجلات وهذا ما نص عليه المؤتمر السابق في توصياته: «تلعب أجهزة الإعلام دوراً أساسيًا بالنسبة لتحقيق التعاون بين أجهزة الأمن والمواطنين، ولإثارة حماسة المواطن وإقناعه بالتعاون مع هذه الأجهزة، فإن ذلك يستدعي دعم العلاقات وتأكيد التفاهم والتعاون المتبادل بينها وبين إدارات العلاقات العامة، ونظراً لتأثير أجهزة الإعلام على اتجاهات وسلوك الأفراد وخاصة في محيطالأحداث والشباب، فإن بعض ما يعرض أو ينشر أو يذاع يترك تأثيراً سلبيًا خطيراً على تربية النشء وعلى أمن وسلامة المجتمع، لذا يصبح من المناسب إحاطة الأجهزة المسئولة عن الرقابة بأبعاد وأخطار هذه الاتجاهات، والتعاون معها على تقديم الصورة التي تسهم في بناء المجتمع بناءً سليمًا»[1].

ثالثا: دور وسائل الإعلام وتأثيرها في السلوك الإجرامي:

تمثل وسائل الإعلام في الوقت الحاضر أهمية كبرى للتواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومن أبرز وسائل التواصل العامة، السينما، والتلفاز،

(١) علي بن فايز الجحني: «الإعلام الأمني والرقابة والوقاية من الجريمة»، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠، ص١٣٥.

والصحيفة، والمذياع، وغيرها من وسائل الإعلام الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة كالإنترنت مثلاً، وبقدر ما تحمل هذه الوسائل من إيجابيات فإنها تحمل على الجانب الآخر سلبيات تؤثر في الأنماط السلوكية، الأمر الذي تتبعه زيادة معدلات الجنوح للجريمة.

وفي هذا الجزء سوف نتناول بشيء من التفصيل تأثير بعض هذه الوسائل الإعلامية على السلوك الإجرامي، بما لها من خصائص وقدرات كبيرة تمكنها من التأثير على الجمهور وبث روح العنف، وهو أحد مصادر الجريمة في المجتمع.

١- السينما وتأثيرها في السلوك الإجرامي :

لا تقاس خطورة السينما باعتبارها صناعة كبيرة توظف فيها الأموال، ولكن تكمن خطورتها باعتبارها قوى هائلة ذات تأثير في المجتمع ونشر المعرفة وتشكيل الوعي الإنساني الذي كان يعتمد على خبرات الفرد الشخصية، ولكنه امتد وأصبح أكثر اعتماداً على ما يحصل عليه من خبرات الآخرين، سواء بالاتصال الشخصي أو بوسائل الاتصال الجماهيري، فالسينما إحدى وسائل الإعلام المهمة التي تؤثر في الأداء، والاتجاهات، والسلوك، والميول، والذوق العام، والنظرة العامة للحياة، وأيضًا القيم الشخصية[١].

لذلك فهي لم تعد مجرد مكان للتسلية والترفيه، بل أصبحت أداة رئيسية في التوجيه والتعليم، كما اكتسبت السينما أهميتها الاجتماعية عن طريق قابلية المشاهد لتقليد ومحاكاة الأشخاص الذين يعجب بهم على الشاشة في سلوكه وتفكيره، فقد أصبح الفيلم وسيلة يتفهم الفرد عن طريقها نفسه ودوره الاجتماعي وقيم جماعته، فالسينما تهيئ للمشاهد الفرصة لكي يعرف نفسه في مواقف مختلفة وأن يشارك إلى حد كبير فى تجارب لم تكن تتهيأ له بدونها، بل وتمكنه من أن يتعرف بكيفية تفاعل الناس في حالات متعددة وأن يجرب طرقًا متنوعة للسلوك تتعدى نطاق عالمه الشخصي.

---

(١) أحمد فؤاد درويش: «سينما الأطفال»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٦٩.

كما أن تأثير الأفلام يتعدى الانفعال المؤقت عند المشاهدة إذ إنه يظهر في سلوك المحاكاة الذي يقوم به الأطفال، وأن الجانب الأخطر في هذا هو ما تنطوي عليه هذه الأنماط السلوكية من محاكاة وتقليد نتيجة لمثل هذه المؤثرات في اتجاهات فردية أو عدوانية نحو الحياة والمجتمع، بل إنها أحيانًا تؤكد لدى الأطفال اتجاهات نفسية معينة. فسحر الأفلام على الأطفال يكون واضحًا من خلال متابعتهم للفيلم، إذ إن الصور المتحركة تلقى إعجابًا من الأطفال يفوق إعجابهم بالقصة التي تقتصر حكايتها على الكلمة والحوار، وإن الحركة السينمائية تساعد على تفريغ طاقاتهم الكامنة في نفوسهم وتقتل فيهم الملل.

ولا يقتصر تأثير السينما على أنشطة الأطفال أو احتكار وقت فراغهم ولكنه يتطرق إلى اعتقاداتهم واتجاهاتهم نحو الجنس والدين والأخلاق العامة، فالأطفال يعرفون أسماء أبطال السينما أكثر من معرفتهم بالأشياء الأخرى.

وإن الكثير من الأفلام تبث روح الجريمة بين الأفراد إذ تدور هذه الأفلام حول الجرائم بأنواعها وتصور المجرم فيها بصورة البطولة وبشكل يثير الإعجاب بين الجمهور، والشيء نفسه بالنسبة للأفلام العاطفية التي بجانب إثارتها لبعض الغرائز بين الشباب تسخر من بعض العادات والتقاليد النافعة، وهناك أفلام العصابات التي تبين أن الإنسان يستطيع أن يعيش بسهولة بدون عمل وبواسطة خداع الآخرين، وتلك الأفلام التي تشير إلى أن الإنسان الذي يجتهد ويجد طيلة حياته ومع ذلك لا يصل إلى ما يريد، بينما يصل الذين يطرقون أبوابًا غير شرعية وغير شريفة، فكل تلك الأفلام تنفث سموم الجريمة بين الأفراد وتعطيهم مناهج وبرامج سهلة لتنفيذ مشروعاتهم الإجرامية[1]، يضاف إلى ذلك أن الأفلام التي تعرض الجريمة توضح أحدث السبل والطرق التي يستخدمها كبار المجرمين في ارتكاب جرائمهم وتضليل الشرطة ومحو آثار جريمتهم. وبهذا فهي

(١) حسن شحاتة سعفان: «علم الجريمة»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٦، ص١٦٠.

تؤثر في الجمهور بما تعطيه من شعور خفي بأن ثمة طريقة أخرى للحياة خلاف طريقة الكسب المشروع، وأن حياة الجريمة مليئة بمظاهر الشجاعة والذكاء، كما تعطيهم الصورة المثلى لاستخدام السلاح والهروب من الشرطة وقد تؤدي بصورة ما إلى إشباع كثير من الرغبات التي يحلمون بها والاستمتاع بكل نواحي الحياة البراقة.

والجدير بالذكر أن هناك عدة دراسات أكدت أن مشاهدة الأفلام السينمائية - التي تعتمد على العنف في المقام الأول - تعد أحد الأسباب الرئيسية للانحراف، حيث أظهرت «دايموند» في دراسة لها أن الجانحين يترددون على السينما بشكل كبير وأن وسيلة ارتكابهم للجريمة مأخوذة من الأفلام التي شاهدوها[1].

كما يؤكد «باين فوند» أن الأفلام السينمائية تؤثر تأثيراً واضحًا على الصغار، وأكد ٢٥٪ من المنحرفين الذكور والإناث أن السينما تؤثر فيهم، وإن هذا التأثير كما تبين لفوند لا شعوريًا أكثر منه شعوريًا[2].

وفي فيينا عقد مؤتمر لمناقشة موضوع الأفلام ومدى فائدتها وتأثيرها، وتناولت المناقشات عدة أمور أهمها المشاهد الجنسية المثيرة وتأثير العنف؛ وقد توصلت المناقشات إلى أن المراهقين يتأثرون بالأفلام التي تعرض مناظر السرقة، وكيفية ارتكاب الجريمة، وأن الدعاية الفاضحة تجذب المراهقين وتصيب عقولهم. حيث يختلط العنف مع إحساسهم وتصبح الأفلام ذات خطر أخلاقي عليهم، وفي دراسة دولية عن العنف التليفزيوني أظهرت الأثر التراكمي لمشاهدة أفلام العنف في الستينات، وارتفاع معدل الجريمة في السبعينيات والثمانينيات، وأن ما يتراوح ما بين ٢٥٪ - ٥٠٪ من أعمال العنف في السينما والتليفزيون

---

(١) منير المصرة: «انحراف الأحداث ومشكلة العوامل»، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢١٨.

(٢) إدريس الكناني: «الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجرام في التليفزيون والسينما على السلوك الإنساني»، سلسلة الدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، الرباط، ١٩٨٧، ص٥٩.

تجعل الأطفال يكتسبون عادات عدوانية، حيث يصبحون عندما يتقدم بهم السن أكثر ميلاً إلى الأعمال الإجرامية[١].

عرضنا فيما سبق الاتجاه المؤيد لتأثير العنف في السينما على السلوك الإجرامي، بينما يمثل الرأي الآخر الاتجاه المعارض لتأثير العنف في السينما حيث ينفي وجود مثل هذا التأثير، ويقرر أن الاتجاه الأول يتجاهل عوامل وأسباب أخرى لا تقل في أهميتها عن مجرد المشاهدة مثل الظروف النفسية والاجتماعية للمشاهد.

وإن مشاهدة الأفلام تنجح في إحداث ظاهرة الاندماج عند الأحداث، ولكن هذه الظاهرة لا تتحقق إلا بالنسبة لمن يكون لديه استعداد خاص، وإن هذه النتيجة تتوقف على الناحية النفسية والعقلية والجنس والسن والنشأة الاجتماعية، أي أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة تدخل في إطار التأثير ولا يقتصر الأمر على الأفلام[٢].

ويؤكد «ولبرشرام» أن تأثير الأفلام يكون ضاراً لبعض الأطفال، ولكن ليس في كل الظروف، ويكون مفيداً للبعض الآخر في نفس الظروف كما أن «دي جريف» لا يرى أن للسينما تأثيراً محسوسًا كعامل من عوامل الجريمة، ويرى أنها لاتزيد عن كونها مجرد كاشف لحالة قائمة، وأن إقبال بعض الأحداث على روايات الجريمة والعنف يكون عَرَضًا من أعراض الحالة لا سببًا لها، فمن لديهم ميل للجريمة يختارون ويميلون إلى الروايات التي تعالج الجريمة وقد يكون لهذه الروايات أثر ظاهر في تصرفاتهم، ولكن يبقى الأصل في هذه التصرفات أنه راجع إلى ميلوهم وطبيعتهم[٣].

---

(١) محسن محمد: «الإنسان حيوان تليفزيوني»، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣١٦.

(٢) عبد المنعم سعد: «السينما وظاهرة الانحراف عند الشباب»، دراسة مقارنة وميدانية لعينات من الشباب بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٠٩-٢١٠.

(٣) جبرائيل دايموند: «السينما وانحراف الأحداث»، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأول، العدد التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٢.

وعلى صعيد آخر قامت وزارة الداخلية البريطانية بدراسة «عن أثر السينما في الأحداث»، واستطلعت آراء أربعة آلاف من المختصين المهتمين بشؤون الأحداث، وانتهت الدراسة إلى أن هناك أثرا سلبيا للسينما متمثلاً في انحراف الأحداث كما أشارت إلى أن علاقة السينما والانحراف لا تزال محل جدل ونقاش في مختلف دول العالم، وأنه إذا ظهر في حالة ما يشير إلى أن السينما كانت مسئولة عن انحرافه، فإن القيام بدراسة تحليلية شاملة قد تكشف أنه كان سينحرف مهما كانت الظروف[1]، وبالتالي فإن مشاهدة كثير من الأحداث المنحرفين للأفلام لا يعطينا مبرراً كافيًا للقول: إن الأفلام سبب الجريمة، لأن هناك كثيرين يشاهدونها من غير الأحداث المنحرفين.

والواقع إن الطفل الذي يشاهد المواد الدرامية بصورة مستمرة تلتصق بطفولته وتعكس اضطرابًا انفعاليًا، لكن هذا الاضطراب ليس نتيجة لعادة المشاهدة، وإنما العادة في الواقع هي عرض من أعراض الاضطراب فإن المشاهدة ليست السبب، وإنما السبب هو نتيجة لوجود الاضطرابات[2]. وبذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون عدم وجود تأثير لمشاهدة الأفلام على الانحراف وأن العوامل الأخرى التي يتحلى بها الفرد هي التي تدفعه إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم.

وبين مؤيد ومعارض في تأثير السينما على السلوك الإجرامي نجد من يتبنى فكرة الوسط والذي يؤكد أنه لا أحد يستطيع إنكار إمكانية قيام السينما بنوع من التأثير في الأفكار والاتجاهات والمعارف والسلوك، ولكن هذا التأثير يتم في حدود نسبية، أي أن إمكانيات التأثير تزداد، وتقل حسب استعداد الفرد وميوله.

فوسائل الإعلام بصفة عامة والسينما بوجه خاص تعمل من خلال كونها وسيطًا بين استعدادات الفرد وميوله وبين مجموعة العناصر والظروف

---

(١) عبد الرحمن عيسوي: «الآثار النفسية والاجتماعية للتليفزيون العالمي»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٢.

(٢) محمد خليفة: «مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي»، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٤٩.

الاجتماعية الأخرى التي تدخل في الصورة كعوامل مساعدة، وعلى هذا الأساس تعد السينما أحد العوامل المساعدة والمهيئة للانحراف، وبذلك فلا نستطيع القول: إنها ليس لها تأثير على الانحراف مثلما يرى أصحاب الاتجاه الثاني، كما أنها أيضًا ليست السبب الرئيسي كما يرى أصحاب الاتجاه الأول، وإنما تقع في الوسط بين الاتجاهين.

٢- التليفزيون وتأثيره في السلوك الإجرامي:

أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن التليفزيون يعد أحد المصادر الأساسية المسئولة عن نشر العنف بين الأطفال والشباب، وتطالعنا الصحف بين الحين والآخر بأخبار لبعض الجرائم التي قام مرتكبوها بتقليد ما شاهدوه في بعض الأفلام أو المسلسلات التي يعرضها التليفزيون، فقد نشرت إحدى الصحف الإماراتية خبراً عن قيام طفلين في بريطانيا بتعذيب وقتل طفل يبلغ من العمر سنتين، مما أدى إلى إثارة جدل واسع حول أسباب العنف والجريمة في المجتمع البريطاني، وخاصة بعد ثبوت أن مشاهدة فيلم سينمائي قد أثر في الطفلين القاتلين.

وقد أوضح بعض الباحثين دور التليفزيون في نشر العنف مؤكدين أن عرض مشاهد العنف على شاشته تثير الرغبة في العنف، وتعلم المشاهد أفضل الوسائل لممارسته وتجعل الشباب غير واع بمدى خطأ ممارسة العنف[1].

وقد اختلفت النظريات بشأن حجم التأثير الذي يحدث العنف المعروض في التليفزيون على السلوك العدواني للمشاهدين، فبينما يرى بعض أصحاب هذه النظريات أن لمشاهدة العنف تأثيراً إيجابيًا على الفرد نجد أن أصحاب نظريات أخرى توضح لنا أنه لا توجد علاقة مباشرة بين العنف في الدراما التليفزيونية وزيادة السلوك العدواني لدى المشاهدين.

---

(1) Ohon, Larson, Violence and Mass Media, Harper and row, New York, 1986, p. 39.

وعلى صعيد آخر أوضحت الدراسات أن هناك نظريات أخرى تؤمن بوجود علاقة قوية ومباشرة بين برامج العنف في التليفزيون والسلوك العدواني لدى المشاهدين، والجدل لا يزال قائمًا حول هذا الموضوع، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الجدل يدور حاليًا حول مدى تأثير برامج العنف على السلوك العدواني وليس حول ما إذا كان التأثير موجوداً أم لا، إذ إنه أصبح من البديهي القول: إن الطفل والمراهق يتعلمان من الوسط البيئي الذي يعيشان فيه، ويقلدان أنماط السلوك المشاهد في التليفزيون[1]. حيث يعتبر التليفزيون حاليًا جزءاً مهمًا من هذا الوسط البيئي إلى جانب الأسرة والمدرسة والشارع وغيرها، فكيف يمكن ألا يكون للتليفزيون أي تأثير؟! وإذا كان الجميع قد اعترفوا بالتأثيرات الإيجابية للتليفزيون من خلال البرامج التربوية والتعليمية الجيدة فكيف يرفض البعض ولا يعترف بوجود تأثيرات سلبية خاصة وأن الإحصاءات أظهرت أن الشباب الأمريكي حين يبلغ الثامنة عشرة من العمر يكون قد شاهد حوالي ٢٠ ألف حادث عنف. إن المشكلة إذاً تكمن في تحليل مدى هذه التأثيرات وظروفها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراسات عديدة تناولت موضوع علاقة التليفزيون بالعنف وقد تنوعت نتائج هذه الدراسات بشأن حجم التأثير الخاص بالعنف المعروض في التليفزيون على تكوين السلوك العدواني لدى المشاهدين، ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى:

ترى أن لِمَشاهد العنف تأثيراً إيجابيًا على الفرد وقد ظهرت نظرية التطهير والتنفيس التي طورها «فيشباك» معتمداً في ذلك على ما ذكره «أرسطو» بأن مشاهد العنف في الدراما تعد وسيلة للتخلص من المشاعر الداخلية المكبوتة والميول العدوانية الدفينة لدى الفرد، وقد قامت الأشكال

(١) السيد رمضان: «الجريمة والانحراف من منظور اجتماعي»، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

الأدبية والفنية الأخرى بهذه الوظيفة نفسها مثل الأساطير والأدب الشعبي القديم، أو المسرح والملاحم الشعرية[١].

وقد طور «فيشباك» فروض نظريته من دراساته التي استخدم فيها المنهج التجريبي، ومن أهمها الدراسة التي أجراها على مجموعة من الطلبة الذين قسمهم إلى قسمين: شاهد القسم الأول فيلمًا يشتمل على مباراة ملاكمة عنيفة، وشاهد القسم الثاني فيلمًا ليس به عنف، وبعد المشاهدة وجد أن طلبة القسم الأول أظهروا عدوانية أقل من طلبة القسم الثاني، وقد خلص إلى نتيجة تبين أن الغضب والانفعال العدواني لدى طلبة القسم الأول قد أفرغ بشكل تعويضي نتيجة لمشاهدتهم مادة تليفزيونية عنيفة[٢]. كما أن الدراسة التي أجراها «فيشباك» مع «سنجر» توصلت إلى أن مشاهدة الأفلام العنيفة قد خفضت من السلوك العدواني للمبحوثين الذين شاهدوا برامج العنف، بينما تزايد العنف لدى المبحوثين الذين شاهدوا موادا تليفزيونية ليس بها عنف[٣].

المجموعة الثانية:

ترى أنه لا يوجد علاقة مباشرة وقوية بين العنف في الدراما التليفزيونية وزيادة السلوك العدواني لدى المشاهدين، ولعل أول من قدم استنتاجات في هذا الاتجاه «جوزيف كلايير» فبعد تحليله للمادة التي جمعها خلص إلى نتائج مؤداها أنه لا يمكن الحديث عن تأثير مباشر للتليفزيون إلا على الأشخاص العدوانيين أصلاً، ولديهم ميول قوية نحو العنف من قبل التعرض لوسائل الإعلام المختلفة.

---

(١) توفيق يعقوب: «التليفزيون والمجتمعات الحديثة»، العين، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١، ص٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠.

(3) Ohon, Larson, Violence And Mass Media, Hard And Row, New York, 1986, p.144.

وقد سار على النهج نفسه عدد آخر من الدارسين، مثل: «سنجر، وهوايت، وكمبراتش»، إذ رأوا أن التجارب والمعلومات المتوفرة لا يمكن أن تؤكد العلاقة الموجبة بين التليفزيون والسلوك العدواني»[1].

ومن الدراسات التي سارت في الاتجاه نفسه البحث الذي موله الكونجرس الأمريكي حول التليفزيون والعنف، وأشرفت عليه لجنة مكونة من اثني عشر متخصصًا، وشارك فيه ٣٨ باحثًا، وخلص البحث - الذي طبع في خمسة مجلدات - إلى أنه توجد علاقة ضعيفة بين البرامج التليفزيونية وتزايد أعمال العنف لدى الأطفال والمشاهدين عامة، وأنه توجد متغيرات أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار مثل: نوعية التنشئة التي تلقاها الفرد، ومعاملة والديه له في الطفولة، ومدى اطلاعه المباشر على العنف في المجتمع.

المجموعة الثالثة:

ترى وجود علاقة قوية ومباشرة بين برامج العنف في التليفزيون والسلوك العدواني، ومن أهم هذه الدراسات التي طرحت هذا الاتجاه دراسة أجراها «باندورا» وقد أثبت من خلال دراساته الميدانية والتجريبية المتعددة إمكانية تقليد الطفل والمراهق الأنماط السلوكية والعدوانية التي يشاهدها في التليفزيون، وقد انطلق الباحث في ذلك من نظرية التعلم الاجتماعي، التي ترى أن حب المحاكاة للكبار واكتساب المهارات والسلوكيات من خلال التقليد له دوره المهم والمؤثر على سلوكيات الأطفال سواء كان سلبًا أو إيجابًا.

كما قام «بيبر كويتز» وتلاميذه بتحليل علاقة التليفزيون بالعنف ووصلوا إلى أنه تحدث في أغلب الأحيان ردود فعل عنيفة عندما يوضع الفرد في مواقف مشابهة لتلك التي تشبع بها من خلال التليفزيون أو وسائل الإعلام الأخرى[2].

---

(1) Robert. Libert: The Early Window, Pergman, New York, 1982, P.65.

(2) Grunt, N, Childern In Front Of The Small Screen, Sage Publication, Bravely Hills, New York, 1985, P.126.

والكثير لا يؤيد هذا الرأي أو ذاك، لأن أجهزة الإعلام لا يمكن أن تتهم بأنها السبب الرئيسي لارتكاب الجريمة، كما أن البعض لا يؤيد الرأي القائل: إن عرض الجريمة في أجهزة الإعلام يمكن أن يساعد على التنفيس عن المشاعر المكبوتة لدى مستخدمي هذه الوسائل.

والرأي الذي يمكن قبوله هو أن أجهزة الإعلام تسهم في ارتكاب الجريمة في ظل توافر ظروف نفسية واجتماعية لدى المجرم، بمعنى أن أجهزة الإعلام من الممكن أن تكون عاملاً منشطًا للمساعدة في ارتكاب الجريمة إذا توفر في المجرم أصلاً الاستعداد النفسي لقبول هذا التأثير السلبي من جانب أجهزة الإعلام.

فارتكاب الجريمة إذاً لا يرجع إلى أجهزة الإعلام في حد ذاتها بقدر ما يرجع إلى عوامل التنشئة الاجتماعية والاستعداد النفسي لدى الفرد، إن مشاهدة كثير من الأحداث المنحرفين للأفلام لا يعطينا مبرراً كافيًا للقول: إن هذه الأفلام هي السبب في الجريمة، لأن هناك كثيرين يشاهدونها من غير الأحداث المنحرفين ولا يرتكبون نفس الجرائم التي يرتكبها الأحداث المنحرفون[1].

فالتليفزيون مثلاً لا يمكن أن يكون عاملاً مباشراً للانحراف، وإنما هو محرك للدوافع النفسية ومدعم للاستعداد لدى الحدث نحو أفعال الشر، وقد أجرى «جيمس بونر»، و«ويليام وار» دراسة حللا فيها سياقات عرض الجريمة في الوقت الأساسي للتليفزيون، وكان هدفهما تحليل العناصر السياقية، وعرض الأفعال الإجرامية التي يقدمها التليفزيون، وهذا ما تؤيده دراسة «ستورمان، وسيلترز» حول استخدامات وسائل الإعلام وإدراكات الجريمة، التي انطلقت من فرض مستمد من مدخل الاستخدامات والإشباعات، يقول[2]:

«إن الاختلاف في استخدام وسائل الإعلام نتج عنه اختلاف في إدراك أسباب الجريمة والمشاعر الشخصية ونموها».

---

(1) www. media literasy. com.

(2) www. media general on line. com.

حيث أجريت الدراسة على عينة من البالغين في الولايات المتحدة من مشاهدي التليفزيون وقراء الصحف، وكشفت نتائجها عن صحة الفرض السابق، فقد تباينت أحكام وتقديرات ومعتقدات المبحوثين وفقًا لتباينهم في استخدام وسائل الإعلام.

كما أن هناك دراسة أخرى أجريت على عينة من الشباب الأمريكى لتحديد أثر التعرض لوسائل الإعلام والخبرة الشخصية على بروز مشكلة الجريمة، أثبتت أن كثافة التعرض لأخبار الجريمة قد ارتبط بإدراك المبحوثين لأنفسهم باعتبارهم ضحايا للجريمة أكثر من غيرهم. وانتهت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهمًا في تشكيل وعى الجماهير بالجريمة مقارنة بالخبرة المباشرة أو حدوث الجريمة في الواقع، وأن الجريمة أكثر بروزاً في وسائل الإعلام وهي ذات بعدين: بعد عاطفي وآخر معرفي، وبينما يرتبط بالبعد العاطفي بالخبرة الشخصية، فإن البعد المعرفي يرتبط بتأثير وسائل الإعلام.

٣- الإذاعة وتأثيرها على السلوك الإجرامي :

تتميز الكلمة المذاعة بأنها من أسرع الوسائل الإعلامية التي تصل إلى الناس في أي مكان، وهي من أقوى الوسائل في التأثير على الجماهير، ولها قوة إيجابية في الوصول إلى المستمع، فهي تخاطب المتعلم وغيره وتنقل الثقافة وسائر العلوم الأخرى، والإذاعة وسيلة سهلة تسخر كسلاح في الحرب النفسية، لما لها من قدرة على التأثير والاستقطاب، فتقوم بعلميات تهيئة الناس المستهدفين لتستقبل الأفكار الجديدة، وتعمل على التأثير في الجمهور وحثهم على فعل شيء أو تركه.

وفي الماضي كانت الإذاعة سلاحًا تستعمله الدول في الحرب النفسية لما لها من قدرة على التأثير من خلال الكلمة المسموعة والشعارات ذات الإيقاع النفسي.

ويعد المذياع من الوسائل الإعلامية المعاصرة، ويستخدم في أغراض إعلامية نافعة وبناءة، وعلى الرغم من إيجابيات المذياع، فإن بعض البرامج

الإعلامية عبره تكون سببًا في جنوح الأحداث، حيث تؤدي إلى انطباعات خاطئة ومواقف ضارة تقود بعض الصغار إلى الانحراف.

فالمذياع أحيانًا يعرض بعض البرامج التي لا تتوافق والأهداف الاجتماعية أو الإعلامية أو الدينية أو التربوية، وشأن هذه البرامج كشأن البرامج الترفيهية الضارة، لكننا نرى أنه ليس بالضرورة أن تكون البرامج الضارة التي يقدمها المذياع سببًا للسلوك الجانح عند الاستماع إليها وفي هذا ما يجعل برامج المذياع ليست أساسًا من أسس السلوك الإجرامي، بل إن هناك عوامل أخرى تتصل بالمجال الحيوي للفرد تساعد في تكوين وتشكيل السلوك الإجرامي[1]. من خلال عرض البرامج السيئة من خلال المذياع.

ويحدث هذا التأثير السلبي للمذياع من خلال الموضوعات، والأغاني، والبرامج المختلفة التي يقدمها، فالأغاني الهابطة والقصص البوليسية المسلسلة، التي تركز على بطولة المجرم وعبقريته، وكذلك بعض البرامج التي تدور حول مواقف الغش والخديعة والسلوك الإجرامي، كلها تساعد على الاستهتار واللامبالاة وتدرب الذهن على التفكير بالجريمة واختراق القانون، وتعميق السلوك غير السوي عند المستمعين، وخاصة فئة الشباب.

من هنا وجب على القائمين على أمر هذه الإذاعات مراعاة اختيار البرامج والقصص التي لا تصور الجريمة بشكل تفصيلي وعنيف، بحيث لا يكون التركيز على أسلوب القتل والنهب والسرقة والخطف وخيانة الأمانة، ولكن يجب اختيار تلك البرامج التي من شأنها تعزيز القيم الإيجابية التي تتماشى مع الدين والعادات والتقاليد وتعزز استقرار المجتمع.

٤- الصحف وتأثيرها على السلوك الإجرامي:

أصبحت الصحف تزخر بنشر أخبار الجريمة بأسلوب مثير يتضمن كيفية ارتكابها بهدف إثارة اهتمام القراء وتحقيق زيادة في توزيع أعدادها إلا أن

١- علي بن فايز الجحني: «الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة»، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

المبالغة في التفصيلات قد تؤدي إلى كشف أسرار التحقيق مما يؤدي إلى إعاقة رجال الأمن عن التوصل للجناة[١]. ويرجع اهتمام الصحافة بأخبار وقصص الجرائم إلى:

- انتشار السلوك الإجرامي في المجتمع المعاصر مما أدى إلى بروز الجريمة بصورة ملفتة للنظر.
- إشباع رغبة القراء بصفة عامة في معرفة الحوادث الإجرامية والانحرافية والتي يهتم بمعرفتها الكثير من أفراد المجتمع[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاهين بصدد تناول الصحف للجرائم:

الاتجاه الأول[٣]:

يؤيد أصحاب هذا الاتجاه فكرة نشر أخبار الجرائم والقصص الانحرافية بتوسع شديد، في نشر هذه الأخبار مستندين إلى فلسفة مفادها أن النشر مفيد للمجتمع ويلعب دوراً كبيراً في مكافحة الجريمة لأسباب كثيرة منها:

- الصحافة هي مرآة المجتمع، التي ينعكس عليها كل ما فيها من خير وشر، والجريمة ظاهرة اجتماعية خطيرة يجب على الصحافة تسجيلها ليعلم الناس أضرارها التي تصيب المجتمع.
- نشر أخبار الجرائم ينبه المصلحين الاجتماعيين المتخصصين من رجال الأمن والقضاء إلى خطر الجريمة الداهم، فتحاول كل فئة دراسة الموضوع دراسة علمية سليمة للبحث عن الأسباب واتخاذ الإجراءات التى تحول دون تكرارها.

---

(١) بسيوني الحلواني: «دور الصحافة في مكافحة الجريمة»، مجلة الخانجي، العدد الثامن، الرياض، ١٩٨٦، ص١٤.

(٢) سعيد سيف النصر: «الظاهرة الإجرامية وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الأمن العام، العدد ١٣٤، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٦.

(٣) أشرف محمد أمين: «الأبعاد المعاصرة لدور الصحافة في الإعلام الأمني»، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤٥.

- نشر قصص الجرائم يكشف أحيانًا عن أساليب المجرمين وحيلهم فى ارتكاب الجرائم وبذلك يصبح الجمهور متيقظًا لأساليب المجرمين وحيلهم الخبيثة ويستطيع اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات حتى لا يقع فريسة لهم.
- الصحافة كثيراً ما تعين رجال الأمن على القيام بأعمالهم في تعقب المجرمين والقبض عليهم بنشر صورهم إذا كانوا هاربين وذلك بتداول أوصافهم الشخصية على نطاق واسع.
- نشر أخبار وقصص الجرائم يحول دون انتشارها ويجعل من يفكر في ارتكابها متردداً في الإقدام عليها خوفًا من الفضيحة بنشر اسمه مقرونًا بارتكاب الجريمة على صفحات الجرائد والتشهير به بين أفراد المجتمع، ومثالاً على ذلك ما تقوم به شرطة دبي من نشر أسماء وصور الشباب الذين يقومون بمعاكسة النساء.
- الصحافة بنشرها لأخبار الجرائم تشبع رغبة النفس البشرية التي تميل إلى التشفي من مرتكبي الجرائم وتطمئن المواطنين على سير العدالة التي تختص بمعاقبة المجرمين وتجعل الناس يقفون على العقوبات الرادعة التي يعاقب بها المجرمون.

الاتجاه الثاني :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن نشر أخبار وقصص المجرمين ضار بالمجتمع، ويطالب بتضييق نطاقه وتقييده، بل يذهب بعض أصحاب هذا الرأي إلى المناداة بحظر نشر هذه الأخبار لأسباب كثيرة أهمها[1] :

- نشر أخبار الجرائم وأساليب المجرمين وحيلهم في ارتكاب جرائمهم وخداع ضحاياهم يعتبر ترويجًا وتلقينًا لبعض القراء عن مراحل تنفيذ الجريمة، وهذا من شأنه دفع من لديه استعداد لارتكاب الجرائم إلى اتباع نفس الأساليب

(١) أسامة عبد الله فايد: «الجريمة أحكامها العامة في الأنظمة الحديثة والفقه الإسلامي»، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٠١.

والحيل في ارتكاب جرائمهم.

- نشر أخبار الجرائم قد يحيط المجرمين علمًا بخطوات رجال الشرطة وخططهم وأساليبهم، فيتعلم المجرم كيف يتفاداها وينجو منها.
- في بعض الأحيان يحول نشر أخبار الجريمة دون الوصول إلى العدل في الحكم وعدم توفير محاكمة عادلة للمتهم.
- الصحافة تعرض أخبار الجرائم أحيانًا في صورة خيالية وتضفي على المجرم صفات تجعله محل إعجاب بعض القراء خاصة الأطفال، وتجعل أحيانًا من المجرم بطلاً.
- الصحافة بنشرها لحوادث الإجرام وملابساتها قد تؤثر على المحققين، والقضاء لصالح المتهم، وهذا ليس في صالح العدالة.
- نشر أخبار وقصص الجرائم والانحراف يؤذي الذوق العام، ويهدد السلامة النفسية والاجتماعية لكثير من أفراد المجتمع ويزعزع ثقتهم بالمثل العليا والعادات والتقاليد الاجتماعية.

فيما سبق تحدثنا عن خطورة وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة في المساعدة على نشر السلوك الإجرامي من خلال بث ونشر الصور المختلفة للجريمة من برامج وأفلام ومسلسلات وأخبار، الأمر الذي يتطلب دوراً إيجابيًا للإعلام الأمني لوقاية المجتمع من أخطار تلك الوسائل.

المبحث الثاني

دور الإعلام الأمني

في التوعية الاجتماعية

«مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات»

يقوم الإعلام الأمني بدور مهم في التوعية بأضرار المخدرات وذلك بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي يلعبها في مجال مواجهة الجريمة، ونظراً لانتشار هذه الظاهرة فقد أصبحت مشكلة عالمية، حيث إن آثارها السلبية على المجتمعات تعدت حدود الشق الاجتماعي، إلى آثار سياسية واقتصادية وأخلاقية تهدد مستقبل البشرية بصفة عامة والوطن بصفة خاصة. ومن هنا كانت أهمية الاستعانة بالإعلام الأمني في محاولة التعرف بمشكلة المخدرات وذلك في محاولة لدرء هذا الخطر ومكافحته والحد من انتشاره.

فالإعلام الأمني يمثل أحد عناصر الخطة العامة التي تضعها الدولة في إطار جهودها لردع خطر إدمان أفراد المجتمع للمخدرات، ولضمان نجاح برامج الإعلام الأمني في تحجيم هذه المشكلة لا بد من وضع خطة مدروسة تقوم على خطوات علمية تتمثل فيما يلي:

أولاً : تحديد أهداف الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات.

ثانيًا: تحديد أطراف الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات.

ثالثًا: وسائل الاتصال وأشكالها في الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات.

وسوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر على نحو تفصيلي.

أولاً : تحديد أهداف الخطة الاعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات :

تبدأ الخطة الإعلامية بتحديد الأهداف تفصيليًا فإذا كان الهدف العام هو مكافحة المخدرات، فإنه من الضروري استخلاص أهداف أكثر تحديدا لكل طرف من أطراف المشكلة، وعلى ضوء هذه الأهداف الدقيقة يمكن استخدام الوسيلة الإعلامية الأنسب مع تدبير الإمكانيات اللازمة لوضع الخطة موضع التنفيذ. فمشكلة المخدرات متعددة الجوانب متنوعة الأطراف مما يتطلب توضيح أسلوب المخاطبة لكل طرف. فالرسالة التي توجه إلى المدمن تختلف عن الرسالة التي توجه إلى المهرب والتاجر، كما تختلف أيضًا عن الرسالة التي توجه للمواطن العادي الذي لم يدخل دائرة الخطر، ولكنه معرض له ومهدد به.

والاتفاق على مدتها كأن تكون قصيرة المدى أو طويلة، بالإضافة إلى بيان خطوطها العريضة والدقيقة، مع ملاحظة أنه كلما زادت درجة الدقة في تحديد الأهداف كان من السهل تقييم البرنامج في مراحله المحلفه، وحتى يتم تحديد أهداف الخطة الإعلامية لمكافحة المخدرات والوقاية منها فإن المخططين والإعلاميين يجب أن يضعوا نصب أعينهم عدة نقاط منها(*):

- نوعية وحجم المعلومات عن المخدرات لدى الجمهور.
- تحديد المشاكل وحجمها لإمكانية التعامل معها إعلاميًا مثل مشكلة الاعتقاد السائد لدى البعض بعدم تحريم المخدرات شرعًا.
- تقسيم المشكلات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: تقع بعيدة عن دائرة الإعلام، المجموعة الثانية: تضم المشاكل التي تقع في دائرة اختصاص أجهزة الإعلام.
- تحديد الوسائل الإعلامية الموجودة والمتاحة وقدرة كل منها في النهوض بالأنشطة المطلوبة.

(*) بدون مؤلف: ورقة عمل «حول الأسس النظرية والعملية لإعداد خطة إعلامية لمكافحة المخدرات والسموم البيضاء»، ندوة دور الإعلام في مكافحة المخدرات والسموم البيضاء، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، القاهرة، ١٩٩١، ص١٥.

ثانيًا: تحديد جماهير الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات:

إن تحديد الجمهور المستهدف الذي توجه إليه الحملة الإعلامية يعتبر عنصراً أساسيًا لنجاح الخطة الإعلامية ذلك للأسباب الآتية:

- إن تصنيف الجمهور يساعد في إعداد الرسائل المناسبة التي توجه إليهم ويجب أن تختلف الرسائل الإعلامية باختلاف مستقبليها لأن المجتمعات تختلف في احتياجاتها وعقائدها وقيمها ومشكلاتها وثقافتها.

فمثلاً الرسالة الموجهة للمنحرفين يجب أن تختلف عن الرسائل الموجهة إلى المدمنين، والرسائل الموجهة إلى من دخلوا في دائرة الخطر (الإدمان) يجب أن تختلف عن تلك الرسائل الموجهة لمن هم على حافة هذه الدائرة ولم يدخلوها بعد.

- تحديد الجمهور المستهدف يعتبر عنصراً أساسيًا في تحديد قنوات الاتصال لأن الطريقة التي يتصل بها الناس تتأثر بعدة عوامل منها:
  - المستوى الثقافي.
  - اللغة.
  - مستوى المعيشة.
  - العلاقات الاجتماعية والتفاعلية.

ويمكن تقسيم الجمهور المستهدف إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

- أصحاب المشكلة وهم المدمنون أو المعرضون للإدمان.
- المؤثرون على أصحاب المشكلة بطريقة مباشرة ومنهم الأصدقاء وأفراد العائلة والجيران.
- أصحاب التأثير غير المباشر على أصحاب المشكلة ومنهم رجال الشرطة، ورجال الدين، والأطباء، والإعلاميون ..... إلخ.

وسوف يتم الحديث عن فئات الجماهير المستهدفة من الحملات الإعلامية لمكافحة المخدرات والوقاية منها والتي يمكن حصرها في أربع فئات هى:

١- المتعاطون والمدمنون للمخدرات.

٢- المهربون وتجار المخدرات.

٣- أجهزة مكافحة المخدرات.

٤- الجماهير ككل.

١- المتعاطون والمدمنون للمخدرات كأحد أطراف الخطة الإعلامية لمشكلة المخدرات:

إدمان المخدرات حالة تسمم دورية مزمنة تنشأ من تكرار تعاطي عقار طبيعي أو مصنوع، مما ينتج عنه رغبة غلابة أو حاجة قهرية للاستمرار في تعاطي العقار، مع ميل إلى زيادة الجرعة المتعاطاة لاعتماد متزايد نفسي وجسماني على أثر هذا العقار(١).

هنا يظهر أن الحاجة القهرية هي إظهار خصائص الإدمان ليس بالنسبة لكل عقار أو مادة دليلاً على الإدمان، فتعاطي القهوة والشاي حتى الطعام تسبب حالة من الرغبة الملحة بدرجات متفاوتة ولكنها ليست من قبيل مواد الإدمان، كما أن الحصول على المخدر بأية طريقة نتيجة للرغبة الملحة ليست عامة. وإذا كان الكثير من المدمنين يحصلون على احتياجاتهم من المخدر بوسائل غير مشروعة فهناك الكثير أيضًا الذي لا يلجأ إلى الجريمة، وربما كان الفيصل في هذا الشأن هو نوع المخدر ومدى احتمال انقطاعه، فمدمن الحشيش يستطيع أن يقاوم الرغبة في حالة عدم وجوده، بينما مدمن الهيروين تصعب عليه هذه المقاومة ويتجه عادة للحصول عليه بأية طريقة.

---

(١) علي أحمد راغب: «المخدرات المشكلة والمواجهة»، مطبوعات أكاديمية الشرطة، كلية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٩.

بوجه عام يمكن القول: إن جمهور المدمنين ومتعاطي المخدرات في الوقت الحاضر لا يمثلون الطبقات الدنيا من المجتمع أو المحرومين من التعليم، أو ذوي الظروف العائلية السيئة فقط، بل يمثلون مختلف فئات المجتمع وقطاعاته وإن كانت الخصائص المشار إليها أو بعضها موجودة في النسبة الكبرى منهم، وهكذا نجد أن جمهور المدمنين والمتعاطين يتميزون بالفوارق الجديدة من التكوين النفسي والمستوى الخلقي والثقافي والطبقة الاجتماعية وإن كان يجمعهم الرغبة في الحصول على المخدر واستخدامه وعدم إمكان التوقف عنه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلام الذي يوجه إلى جمهور المدمنين والمتعاطين يستهدف أساسًا حثهم للإقلاع عن الإدمان، ولا يتم ذلك بالعبارات الحماسية والدعوات الأخلاقية، لأن الدافع إلى إشباع الإدمان أقوى من الكلمات وإنما يكون الإعلام بالتركيز على الخطوات العلمية التي تعاونهم على الإقلاع وتذلل أمامهم الصعاب التي تعترضهم. من هذه الخطوات التركيز على إمكانية العلاج كما تتضمن العناصر الإعلامية بيان سلامة موقف من يطلب العلاج من ناحية القانون وعدم الإضرار به في وظيفته وعمله، والأهم من ذلك التأكيد على أن الإقلاع عن الإدمان ممكن ويحدث بالفعل للعديد ممن واجهوا المشكلة نفسها.

إن الخطأ الإعلامي الأكبر الذي تقع فيه الأجهزة المسئولة عن الإعلام الأمني هو التركيز على استحالة العلاج لأنواع معينة من المخدرات كالهيروين، وليس من شك في أن هدف الإعلام من وراء ذلك هو المبالغة في تخويف الجماهير حتى لا يحاولوا التجربة، ولكن هذا الهدف على الجانب الآخر يدفع المدمن إلى استبعاد فكرة العلاج أو الإقلاع ويدفعه اليأس المطلق من إمكانية الشفاء.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١.

٢- المهربون وتجار المخدرات كأحد أطراف الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات :

تهريب المخدرات والاتجار بها لا يقوم به فرد واحد ولكنها عمليات تنهض بها عصابات جيدة التنظيم على نحو نادر، يعمل لحسابها العديد من ذوي الخبرات في مجالات الاستشارات القانونية والخدمات الفنية والتكنولوجية وعادة ما يكون لهذه العصابات مركز رئيسي في دولة الإنتاج ومراكز فرعية في دول العبور والاستهلاك لذا تضم بين أعضائها أفراداً ينتمون إلى جنسيات دول الإنتاج والعبور والاستهلاك(١).

بوجه عام تتسم عصابات تهريب المخدرات والاتجار بها بالشراسة فهي لا تسمح لأحد أفرادها بالانفصال عنها، وإذا حدث فإن التنكيل به وبأفراد أسرته أمر حتمي، كما تفرض هذه العصابات سطوتها على المناطق التي تعمل فيها وكثيراً ما يكون الموت جزاءً لمن يبادر بالإبلاغ عن أحد أفرادها كما أنها لا تستسلم بسهولة فهي مزودة بأقوى الأسلحة وأكثرها فتكًا، وأحدث وسائل الانتقال والاتصال فقد خسر كثير من رجال مكافحة المخدرات حياتهم في أثناء مراقبة أو مطاردة أو ضبط هذه العصابات، وتعتمد عصابات تهريب المخدرات على ما لديها من أموال تجنيها من تجارتها وتستخدمها في تسهيل عملياتها الإجرامية.

على ضوء ذلك فإن الإعلام الذي يوجه إلى المهربين والتجار يجب أن لا يرتكز في مضمون رسالته الإعلامية إلى الحديث عن الشرف والأخلاق والوطنية أو الدين أو يذكرهم بضحاياهم من الشباب والأطفال، فكل ذلك جهد لا طائل من ورائه فقد ماتت ضمائرهم، وإنما يجب أن يركز على العقوبة التي تنتظرهم ويجسدها لهم(٢).

---

(١) سمير نعيم: تعاطي المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والإعلامية»، منشورات المكتب العالمي الدولي لشؤون المخدرات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٨.

(٢) رمسيس بهنام: «المجرم تكويناً وتقويمًا»، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص٢٩.

كما ينشر بصفة عامة القضايا التي يتم ضبطها في مجال التهريب والاتجار بالرغم من كل ما تبذله عصابات التهريب والاتجار من محاولات التستر والتمويه، ليؤكد الإعلان من خلال هذا النشر أن الجريمة لا تفيد، وأن الجريمة الكاملة تقع في أوهام المجرم وحده ولكنها لا تحدث في الواقع، بذلك يحقق الإعلام نوعًا من الردع قد يدفعهم إلى التوقف أو التردد في مواصلة تجارتهم.

٣- أجهزة مكافحة المخدرات كأحد أطراف الخطة الإعلامية (لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات):

تعتمد مكافحة المخدرات على قوات الشرطة والأمن، والملاحظ أن الخطط الإعلامية في مجال مكافحة المخدرات تتجه إلى الأفراد كافة وتغفل هذا العنصر المهم الذي تقوم عليه مكافحة المخدرات معتقدة أن هذا هو واجبه الذي يؤجر عليه ويحاسب على الإهمال فيه[١].

هذه النظرية قاصرة وتتجاهل اعتبارات عدة منها على سبيل المثال:

- إن واجبات المكافحة ليست محددة، لا تقتصر فقط على الخروج في الدوريات مثلاً أو تلقي البلاغات ولكن يجب أن تؤدى بالشكل المطلوب الذي يحقق الأهداف المطلوبة منها بصورة قاطعة.
- إن مواجهة مهربي المخدرات والمتاجرين فيها تتسم بالعنف والقسوة، وفي أحيان كثيرة تكلف رجل المكافحة حياته، ومن هذا فإن إقدامه على أداء واجبه بحماس يستلزم وجود حافز قوي يدفعه إلى المخاطرة.
- يتعرض رجال مكافحة المخدرات لإغراء هائل من جانب مهربي المخدرات وتجارها لا تقارن بما يتقاضوه من مرتبات ومزايا، وبذلك يصبح تجنيدهم

(١) زامل عبد الله مخلف: «التخطيط الإعلامي لمكافحة الجريمة في مجال المخدرات»، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٠، ص١٥.

للعمل لحساب المخدرات أو على الأقل للسكوت عن عمليات هذه العصابات أمراً وارداً.

ومن هنا فإن الاتصال المباشر Face to Face communication على وجه الخصوص، من خلال اللقاءات والمحاضرات والندوات بأفراد مكافحة المخدرات لتأكيد أبعاد مهمتهم الوطنية في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد وطنهم، وحثهم على العطاء والتضحية، وتنمية قيم الشرف والأمانة والكسب الحلال لديهم ورفع روحهم المعنوية والتعبير عن مشاعر التقدير لهم، وصرف الحوافز للمتميزين منهم مع الاهتمام بمشكلاتهم ورعايتهم صحيًا واجتماعيًا سوف يكون له أثر كبير علي جهودهم وعطائهم في مجال مكافحة المخدرات[1]*.

٤- الجماهير كأحد أطراف الخطة الإعلامية (لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات):

تعتبر الجماهير هي الطرف الأكثر أهمية في مجال الإعلام عن مكافحة المخدرات ويقصد بالجماهير المواطنين والمواطنات من مختلف الفئات والأعمار، الذين لا يدخلون ضمن الأطراف الثلاثة السابقة فلا هم مدمنون ولا هم مهربون أو تجار وليسوا أيضًا من أجهزة المكافحة، وهذه الجماهير معرضة للوقوع في براثن الإدمان فضلاً عن احتمال دخول البعض منهم إلى فئة المهربين والتجار تحت إغراء الكسب السريع، ولسد حاجتهم الملحة من المخدر إذا ما وقعوا فريسة الإدمان.

وتتمثل أهمية توعية الجماهير المشار إليها وتبصيرها في أنهم الأغلبية المطلقة بالقياس إلى الأطراف الثلاثة السابقة، فمهما كانت أعداد المدمنين أو المهربين في بلد ما، فهي محدودة بالقياس إلى التعداد العام للسكان.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٦.

* يذكر أن القيادة العامة لشرطة دبي تحذو هذا الاتجاه في تكريم رجال مكافحة المخدرات على الجهود التي يبذلونها من أجل التصدي لهذه الآفة الاجتماعية الخطيرة من خلال تقديم المكافآت المادية أو الترقيات.

كذلك تتمثل أهمية توعية الجماهير بأخطار المخدرات بفرص نجاح هائلة، ونتائج إيجابية ملموسة بالقياس إلى الجهود المبذولة لتوعية المدمنين ومهربي المخدرات وتجارها، فليس من السهل ولا من المستحيل أن يقلع المدمن أو يتوقف المهرب أو التاجر من خلال التوعية الإعلامية، ولكن الإعلام الصحيح للجماهير التي لم تتورط في مشكلة المخدرات قادر بالتأكيد على أن يحقق الوقاية الضرورية[1].

إن استخدام وسائل الإعلام في توعية أفراد الجمهور بأبعاد مشكلة المخدرات والأضرار الناجمة عنها، يعتبر من التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي تساعد على منع دخول أفراد جدد في دائرة الإقبال على المواد المخدرة.

وقد اتفقت الآراء على أن الإعلام القائم على أسس علمية وواقعية دون مبالغة أو تشويه يلعب دوراً كبيراً في الحد من انتشار تعاطي المخدرات، خلافًا للإعلام العشوائي المقدم بطريقة غير ملائمة حيث يؤدي الأخير إلى نتيجة عكسية فبدلاً من منع دخول أشخاص جدد نجد زيادة المتعاطين، حيث يتم ذلك من خلال العديد من المواد الدرامية التي تقدم تعاطي المخدرات كحل سريع وبسيط وسهل للمشكلات التي تعترض سبيل الشباب في حياتهم، فبمجرد تعرض الشاب لأي مشكلة يلجأ للمخدر كحل يساعده على اجتياز هذه المشكلات، وذلك دون مراعاة ما يمكن أن يرسخه مثل التطرف في نفوس الشباب من تعميق الاعتقاد بقدرة هذه المواد على حل المشكلات أو المساهمة في حلها.

وذلك على العكس مما تقدمه البرامج الأخرى التي تحاول توعية الجماهير بأضرار المخدرات، ومن هنا يحدث التضاد والأثر العكسي لهذه البرامج وبرامج التوعية، وفي هذا السياق أجرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة

---

(١) سمير نعيم: «تعاطي المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية»، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

دراسة في العامين ١٩٧١ و١٩٧٢ شملت أربع عشرة دولة عن الأسلوب الأمثل للتوعية بأخطار المخدرات، وقد أكدت الدول جميعًا على استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية في هذا المجال، وقد أكدت فرنسا وألمانيا الاتحادية أن الأسلوب الخاطئ لوسائل الإعلام في التصدي لهذه المشكلة ربما يؤدي إلى انتشار تعاطي المخدرات.

وفي الوقت الحاضر تستخدم جميع الدول وسائل الإعلام في تبصير مواطنيها بأخطار المخدرات، وكثير منها تنظم حملات قومية إعلامية تشترك فيها جميع الوسائل الإعلامية والأجهزة والمؤسسات القومية لأن المخدرات ليست مجرد مشكلة أمنية تتصل بالجريمة والمجرم ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة اجتماعية.

وبوجه عام يستهدف الإعلام توعية الجماهير بأخطار هذه الآفة وتذكيرهم بأخطارها على الفرد والمجتمع وتبصيرهم بالوسائل التي يتبعها المهربون والتجار، وكذلك بيان الخطوات التي يبدأ بها المدمنون طريقهم نحو الإدمان، وأخيراً شحذ حماسهم لمعاونة أجهزة المكافحة في الإدلاء بالمعلومات والمعاونة في ضبط المهربين والتجار، والتعاون مع الأجهزة الأمنية لمصلحة الوطن.

وحتى يتحقق للإعلام الأمني دوره المطلوب في التوعية بأضرار المخدرات، لا بد من اتباع ثلاث مراحل متتالية:

المرحلة الأولى: (نشر المعرفة):

يقصد بها تغير المعلومات غير الصحيحة لمستقبل الرسالة الإعلامية سواء أكان مشاهداً أو قارئًا أو مستمعًا، فهناك معلومات مجهولة عند العديد من المواطنين، ومن ذلك ما يعتقده البعض من أن المخدرات غير محرمة شرعًا وأن تعاطيها يزيد من المتعة الجنسية إلى غير ذلك مما يردده البعض - خطأ - حول تعاطي المخدرات، كما يجب التنويه إلى أن الافتراض القائل: إن المعرفة كفيلة بمنع الشباب من تجربة المخدرات «هو افتراض خاطئ فهناك تقرير من استراليا

يشير إلي أن للمعلومات دوراً رئيسيًا في بلوغ أنماط التوعية في مجال المخدرات غير أنها لا تكفي في حد ذاتها لتغيير المواقف وأنماط السلوك»[١].

المرحلة الثانية: (تغيير الاتجاهات):

تتمثل فى تغيير الاتجاهات والمواقف غير المستحبة لجمهور الرسالة الإعلامية وتقوية الاتجاهات المستحبة منها[٢] من خلال برامج التوعية الدينية والتوعية الطبية التي توضح تأثير هذه السموم، بالإضافة إلى عرض برامج خاصة لحالات تم علاجها وشفاؤها لعرض تجاربها على الجمهور ومناقشة الجمهور فى آرائه تجاه هذه الحالات. ومن هذا المنطلق فإن مهمة وسائل الإعلام المختلفة هي نقل اتجاه الفرد إلى منطقة الرفض التام لإدمان تلك السموم، كما تؤدي وسائل الإعلام دوراً إيجابيًا لتأكيد الاتجاه والموقف الفكري الرافض للإدمان من قِبل الجمهور.

المرحلة الثالثة: (تغيير السلوك):

هى المرحلة الثالثة والأخيرة، وتستهدف تغيير سلوك الجمهور من مدمنين ومتعاطين للمخدرات إلى أسوياء بقدر الإمكان.

وتحدث هذه المتغيرات الثلاثة في تتابع، أي أن تغيير السلوك يتطلب تغيير المعلومات الخاطئة للفرد أولاً ثم تغيير الاتجاهات غير المستحبة ثانيًا، ويلاحظ أن تغيير الاتجاهات والأفكار غالبًا ما يحدث إذا كان الاتجاه الجديد مستنداً على العقيدة والقيم، ويجب أن تكون الرسائل الإعلامية واضحة حتى لا تترك أى فرصة للجمهور في أن يستنتج معنى آخر غير المقصود منها.

لذا فإن الاستراتيجية الإعلامية، التي تهدف إلى تغيير سلوك المدمنين لجعلهم مواطنين صالحين ينتفع بهم مجتمعهم وتغيير اتجاهات القابلين للإدمان

---

(١) بدون مؤلف: «ورقة عمل حول الأسس النظرية والعملية لإعداد خطة إعلامية لمكافحة المخدرات والسموم البيضاء»، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.

(1) Bottoms, A. E, Crime Prevention Faction, The Policing and Society, New York, 1990, p. 3-22.

لحمايتهم من هذا الخطر الداهم والمدمر، يجب أن تسند لمخططين إعلاميين تتوافر لديهم المعلومات الكافية عن الظروف الحالية للنظام الإعلامي للمجتمع، إلى جانب النظام السياسي والاقتصادي والوازع الديني حيث إن النظام الإعلامي لا يستطيع العمل في عزلة عن بقية الأنظمة في المجتمع نفسه.

كما ينبغي إلمامهم بمعدل الأمية بين السكان لاختيار الوسائل الإعلامية الأنسب للوصول إلى مختلف القطاعات التي يستهدف الإعلام التوجه إليها.

ثالثاً: وسائل الاتصال وأشكالها في الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات:

نظراً لاختلاف قدرات كل وسيلة إعلامية فإن المخططين الإعلاميين يجب أن يضعوا في اعتبارهم عدة نقاط لاختيار الوسائل والأشكال الإعلامية المناسبة، وهي:

- الوسيلة ودرجة انتشارها.
- درجة الصدق والجاذبية بين الوسيلة والجمهور المستهدف.
- تناسب الوسيلة الإعلامية مع معدل الأمية، اللغة، السن، نوعية الجمهور المستهدف.
- إمكانية وصول الوسيلة الإعلامية للجمهور، فمثلاً الرسائل الإعلامية المسجلة على شرائط ڤيديو لن تكون في متناول أيدي الكثيرين كما أن الأمية تحول دون الاستفادة من الوسائل المطبوعة[1].

عندما يكون الهدف هو الوصول إلى جمهور محدد بمعلومات معينة فإن أية وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري أو الشخصي قد تكون كافية، ولكن في قضية مثل إدمان المخدرات فإن الحاجة ماسة إلى استخدام كل وسائل الاتصال وأشكاله نظراً لتنوع المعلومات وتعدد فئات الجمهور واختلاف ظروفها.

---

(1) Calimont, D., Community Policing Implementation and Impacts, Conation-Criminology, Canada, 2001, P.20.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تصميم الرسائل الإعلامية يجب أن يتذكر مصمم الرسائل النقاط التالية :

- إن الرسائل الإعلامية قطعية وجازمة حتى لا تترك فرصة للجمهور المستهدف في أن يستنتج أو يحاول أن يستنتج معنى غير مقصود.
- إن إدمان المخدرات موضوع حساس لذا يجب أن يحرص مصممو الرسائل الإعلامية كل الحرص لتفادي احتمال أي خطأ في فهم الرسالة الإعلامية بما ينتج عنه تأثير مضاد، فمثلاً إعلانات أحد الأفلام التي تعالج موضوع الإدمان قد تكون إغراءً يشجع الشباب على الدخول في مجال المخدرات.
- الرسالة الإعلامية يجب ألا تكون منفرة أو جامدة بل يجب استخدام أساليب فنية متنوعة، وجذابة ومشوقة بحيث تترك الأثر المطلوب في المتلقي وتؤثر فيه.

لذا يمكن القول: إن الاتجاهات الرئيسية للإعلام لمكافحة المخدرات تنحصر - بصفة عامة - في: الاتجاه الديني باعتبار أن المخدرات من المحرمات التي نهت عنها الأديان السماوية، والاتجاه الصحي لما تسببه من أضرار بالغة على متعاطيها، والاتجاه العقابي من خلال التوعية بعقوبات الاتجار والتعاطي نظراً لما تمثله هذه الظاهرة من تهديد لأمن واستقرار المجتمع، ولذلك يجب أن تنحصر جهود أجهزة الإعلام في الشرطة على هذه العناصر مع التركيز على تصميم برامج التوعية بما يتناسب مع ميول واتجاهات الجمهور وبما يتواكب مع التطورات الهائلة والمذهلة في وسائل الإعلام.

ونظراً لزيادة معدلات الجريمة وتفاقمها على المستوبين المحلي والإقليمي، فقد استوجبت معه تفعيل دور العمل العربي المشترك بهدف مكافحة الجريمة بأشكالها المختلفة بالإضافة إلى زيادة التوعية الأمنية لدى الجماهير وذلك في إطار مواجهة حاسمة من قبل أجهزة الأمن العربية، والتي جسدتها مسيرة مجلس وزراء الداخلية العرب، كما سيأتي تفصيلاً عند دراسة «الإعلام الأمني العربي ودوره في مكافحة الجريمة».